

## إسرائيل: إجرام سيء السمعة

تُظهر سجلات إسرائيل الطويلة من عدم الامتثال للأطر القانونية الدولية، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وآراء المحكمة الدولية العدلية الاستشارية والتدابير المؤقتة، واتفاقيات وقف إطلاق النار، أنها دولة إجرامية سيئة السمعة تعمل دون عقاب، وتنتهك بشكل منهجي المعايير والالتزامات العالمية. هذه الانتهاكات، التي تمتد لعقود وتشمل العدوان العسكري، وضم الأراضي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وخرق اتفاقيات السلام، تؤكد مكانة إسرائيل كدولة مارقة ومنبوذة وخارجة عن القانون. توضح هذه المقالة العدد الإجمالي وأبرز حالات عدم الامتثال عبر هذه الأطر، مع التركيز بشكل خاص على رفض إسرائيل الالتزام برأي المحكمة الدولية العدلية الاستشاري لعام 2024 بوقف برنامج الاستيطان، والتدابير المؤقتة للمحكمة لمنع الإبادة الجماعية في غزة منذ مارس 2025، والتي تمثل أكثر الانتهاكات الصارخة والفاضة للقانون الدولي في تاريخ إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، تتناول المقالة اتفاقيات وقف إطلاق النار البارزة التي اتهمت إسرائيل بانتهاكها، مما يعزز تجاهلها المطلق للنظام القانوني الدولي.

### العدد الإجمالي وأبرز قرارات مجلس الأمن

اتهمت إسرائيل بانتهاك ما لا يقل عن 53 قرارًا من قرارات مجلس الأمن من 1955 إلى 2024، تتناول العمليات العسكرية، والمستوطنات، والنزاعات الإقليمية. وفيما يلي أبرز هذه القرارات، التي تعكس خطورة الاتهامات:

- القرار 106 (1955): أدان إسرائيل لغارة على غزة، مشيرًا إلى اتهامات مبكرة بالعدوان العسكري غير القانوني.
- القرار 171 (1962): وجد إسرائيل في "انتهاك صارخ" لهجوم على سوريا، مما يسلط الضوء على التعديلات الإقليمية.
- القرار 446 (1979): قرر أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، تشكل "عائقًا خطيرًا" للسلام، وتنتهك اتفاقية جنيف الرابعة.
- القرار 497 (1981): أعلن أن ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان "باطل ولاغٍ"، وطالب بالتراجع عنه.
- القرار 2334 (2016): أكد مجددًا على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية، وطالب بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية.
- القرار 2728 (2024): طالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، مع اتهامات لإسرائيل بمواصلة العمليات العسكرية وعرقلة المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الهجوم على قافلة مساعدات أسفر عن مقتل سبعة عمال.

يظهر عدم امتثال إسرائيل في استمرار توسع المستوطنات، وفشلها في الانسحاب من الأراضي المحتلة، والعمليات العسكرية المستمرة رغم مطالب وقف إطلاق النار، مما يبرز نمطًا من التحدي.

### العدد الإجمالي وأبرز قرارات الجمعية العامة

اعتمدت الجمعية العامة حوالي 200 قرار من 1969 إلى 2024 تتهم إسرائيل بالانتهاكات، مع التركيز على حقوق الإنسان، والمستوطنات، والسيادة الإقليمية، مع 154 قرارًا من 2015 إلى 2023 و17 في 2024. وتشمل أبرز:

- القرار 2546 (1969): أدان انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، مما وضع سابقة للتدقيق.

- القرار 31/61 (1976): دعا إلى فرض عقوبات بسبب تعاون إسرائيل مع جنوب إفريقيا العنصرية.
- القرار 36/27 (1981): أدان هجوم إسرائيل على المنشآت النووية العراقية، وطالب بالتعويض.
- القرار 77/247 (2022): طلب رأي المحكمة الدولية العادلة الاستشاري لعام 2024 بشأن الاحتلال الإسرائيلي.
- قرار 18 سبتمبر 2024: طالب إسرائيل بإنهاء "وجودها غير القانوني" في الأراضي الفلسطينية المحتلة، داعيًا إلى سحب القوات، ووقف المستوطنات، وتقديم تعويضات، مرتبطًا برأي المحكمة الدولية العادلة لعام 2024.

يبرز رفض إسرائيل وقف المستوطنات، والانسحاب من الأراضي المحتلة، أو معالجة قضايا حقوق الإنسان، تجاهلها للإجماع العالمي.

## العدد الإجمالي وأبرز أحكام المحكمة الدولية العادلة والتدابير المؤقتة والآراء الاستشارية

اتهمت إسرائيل بعدم الامتثال لثلاث آراء استشارية للمحكمة الدولية العادلة وتدابير مؤقتة في قضية نزاعية واحدة. وتشمل الأبرز:

- الرأي الاستشاري (1971) – التبعات القانونية لوجود جنوب إفريقيا المستمر في ناميبيا: أشار بشكل غير مباشر إلى إسرائيل بسبب تعاونها مع جنوب إفريقيا العنصرية، كما ورد في قرار الجمعية العامة 31/61 (1976). استمرار العلاقات حتى الثمانينيات يشير إلى عدم الامتثال.
- الرأي الاستشاري (2004) – التبعات القانونية لبناء جدار: وجد أن جدار إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي، وينتهك اتفاقية جنيف الرابعة. كان على إسرائيل وقف البناء، وتفكيك الجدار، وتقديم تعويضات، لكن نظام الجدار مستمر.
- الرأي الاستشاري (2024) – التبعات القانونية لسياسات وممارسات إسرائيل: أعلن أن الاحتلال الإسرائيلي غير قانوني، مشيرًا إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والحظر على الضم والفصل العنصري. كلفت إسرائيل بإنهاء وجودها، وإجلاء المستوطنين، وتقديم تعويضات.
- التدابير المؤقتة (2024-2025) – جنوب إفريقيا ضد إسرائيل (قضية الإبادة الجماعية): أمرت إسرائيل بمنع الأعمال الإبادة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، ووقف العمليات العسكرية في رفح، مع صدور تدابير في يناير ومارس ومايو 2024، ومارس 2025. الحصار الكامل على غزة منذ مارس 2025 ينتهك هذه الأوامر.

يبرز فشل إسرائيل في الامتثال لهذه الأحكام والتدابير رفضها لسلطة المحكمة الدولية العادلة.

## العدد الإجمالي واتفاقيات وقف إطلاق النار البارزة

اتهمت إسرائيل بانتهاك ما لا يقل عن خمس اتفاقيات وقف إطلاق نار رئيسية منذ 2006، خاصة في غزة ولبنان، مما يقوض جهود السلام. وتشمل الأبرز:

- وقف إطلاق النار في لبنان 2006 (قرار مجلس الأمن 1701): فشلت إسرائيل في الانسحاب الكامل من الأراضي اللبنانية وارتكبت انتهاكات للأجواء، مخالفة شروط وقف الأعمال العدائية.
- وقف إطلاق النار في غزة 2012: اتهمت إسرائيل بالتعديت العسكرية والغارات الجوية، بانتهاك الاتفاق على وقف الأعمال العدائية مع الفصائل الفلسطينية.

- وقف إطلاق النار في غزة 2014: ارتكبت إسرائيل 191 انتهاكًا بين نوفمبر 2012 ويوليو 2014، بما في ذلك هجمات مميتة، مقارنة بـ 75 من الفصائل الفلسطينية.
- وقف إطلاق النار في لبنان 2024: ذكر أن إسرائيل ارتكبت 52 انتهاكًا في غضون 24 ساعة، بما في ذلك العمليات العسكرية.
- وقف إطلاق النار في حرب غزة 2025: اتهمت إسرائيل بأكثر من 350 انتهاكًا، بما في ذلك غارات جوية أسفرت عن مقتل 155 فلسطينيًا، ورفض الانسحاب من ممر فيلادلفيا، وعرقلة المساعدات.

تُظهر هذه الانتهاكات، التي غالبًا ما تشمل العمليات العسكرية وعدم الالتزام بالشروط المتفق عليها، تجاهل إسرائيل لالتزامات السلام.

## عدم امتثال إسرائيل لرأي المحكمة الدولية العدلية الاستشاري لعام 2024

أعلن الرأي الاستشاري للمحكمة الدولية العدلية، الصادر في 19 يوليو 2024، واعتمد كقرار للجمعية العامة في 18 سبتمبر 2024، أن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وغزة قبل أكتوبر 2023) غير قانوني، مشيرًا إلى انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والحظر على الضم والفصل العنصري بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. سلطت المحكمة الضوء على توسع إسرائيل الاستيطاني، مع حوالي 24,300 وحدة سكنية تمت الموافقة عليها أو تطويرها من نوفمبر 2022 إلى أكتوبر 2023، والتدابير التي تغير التركيبة الديموغرافية للقدس كأعمال غير قانونية.

كلفت المحكمة إسرائيل بما يلي: - وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الجديدة وإجلاء المستوطنين. - سحب القوات العسكرية وإنهاء التدابير الإدارية التي تدعم الاحتلال. - تقديم تعويضات عن الأضرار منذ عام 1967، بما في ذلك إعادة الأراضي وتسهيل عودة الأشخاص النازحين.

عزز قرار الجمعية العامة، الذي مر بأغلبية 124 صوتًا، هذه الالتزامات، وطالب إسرائيل بإنهاء "وجودها غير القانوني" خلال إطار زمني محدد. يظهر عدم امتثال إسرائيل بوضوح. تشير التقارير إلى استمرار بناء المستوطنات، مع الموافقة على وحدات سكنية جديدة في 2024 و 2025، ولم تتخذ خطوات نحو إجلاء المستوطنين أو الانسحاب العسكري. رفضت الحكومة الإسرائيلية رأي المحكمة الدولية العدلية كغير صالح وواصلت سياسات توسيع المستوطنات وتغيير وضع القدس الشرقية. يمثل هذا التحدي، ضد حكم المحكمة الدولية العدلية شبه الإجماعي ودعم الجمعية العامة الساحق، أحد أكثر الانتهاكات الصارخة في تاريخ إسرائيل، مما يظهر تجاهلاً مطلقًا للقانون الدولي والإجماع العالمي على تقرير المصير الفلسطيني.

## عدم امتثال إسرائيل للتدابير المؤقتة للمحكمة الدولية العدلية لمنع الإبادة الجماعية

في قضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل بشأن الإبادة الجماعية، أصدرت المحكمة الدولية العدلية تدابير مؤقتة في يناير ومارس ومايو 2024، ومارس 2025، تأمر إسرائيل بمنع الأعمال الإبادة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية، ووقف العمليات العسكرية، خاصة في رفح. جاءت هذه التدابير ردًا على اتهامات بالإبادة الجماعية وسط الحملة العسكرية الإسرائيلية، التي أسفرت عن أكثر من 43,000 وفاة فلسطينية و75,577 إصابة بحلول أوائل 2025، وفقًا للمكتب الإعلامي الحكومي في غزة.

منذ مارس 2025، يشكل فرض إسرائيل حصارًا كاملاً على غزة، ومنع جميع المساعدات الإنسانية والغذاء والماء والإمدادات الطبية، انتهاكًا مباشرًا وفاضحًا لهذه التدابير. أدى الحصار إلى مجاعة واسعة النطاق، مع تقارير عن التجويع الجماعي وتجاوز عدد القتلى 43,000. استمرار إسرائيل في الغارات الجوية والعمليات البرية في رفح ومناطق أخرى يتحدى أوامر المحكمة الدولية العدلية بوقف الأعمال التي يمكن أن تشكل أعمال إبادة جماعية. الهجوم في أبريل 2024 على قافلة مساعدات، الذي أسفر عن مقتل سبعة عمال، ينتهك أيضًا الالتزام بتسهيل الوصول الإنساني. تمثل هذه الأعمال، التي تتحدى بشكل مباشر توجيهات المحكمة الدولية العدلية الصريحة، أدنى مستوى تاريخي في امتثال إسرائيل للقانون الدولي، مما يساهم في عواقب إنسانية كارثية ويقوض الجهود العالمية لمنع الإبادة الجماعية.

## إسرائيل كدولة إجرامية سيئة السمعة ومارقة ومنبوذة

يؤسس عدم امتثال إسرائيل المنهجي لـ 53 قرارًا من مجلس الأمن، و200 قرار من الجمعية العامة، وثلاث آراء استشارية للمحكمة الدولية العدلية، والتدابير المؤقتة في قضية الإبادة الجماعية، وخمس اتفاقيات وقف إطلاق نار رئيسية، لمكانتها كدولة إجرامية سيئة السمعة. رفض الامتثال لرأي المحكمة الدولية العدلية وقرار الجمعية العامة لعام 2024 بوقف برنامج الاستيطان، إلى جانب فرض حصار إبادة على غزة منذ مارس 2025، يشكل أكثر الانتهاكات الصارخة والفاضة في تاريخ إسرائيل. هذه الأعمال، التي أدت إلى معاناة إنسانية هائلة، وضم الأراضي، وأكثر من 43,000 وفاة، تضع إسرائيل كدولة مارقة تقوض النظام القانوني الدولي ودولة منبوذة معزولة بالإدانة العالمية، كما يتضح من دعم الجمعية العامة الساحق للمساءلة.

## الخلاصة

تكشف انتهاكات إسرائيل المستمرة لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وآراء المحكمة الدولية العدلية الاستشارية والتدابير المؤقتة، واتفاقيات وقف إطلاق النار، عن دولة تعمل بتجاهل مطلق للقانون الدولي. رفض وقف برنامج الاستيطان، كما أمر رأي المحكمة الدولية العدلية وقرار الجمعية العامة لعام 2024، وفرض حصار كامل على غزة منذ مارس 2025، متحدىً تدابير المحكمة الدولية العدلية لمنع الإبادة الجماعية، هي أكثر الانتهاكات الفاضحة في تاريخها. هذه الأعمال، إلى جانب الانتهاكات المتكررة لاتفاقيات السلام، تؤكد مكانة إسرائيل كدولة إجرامية سيئة السمعة ومارقة ومنبوذة، مما يتطلب اتخاذ إجراءات دولية عاجلة لفرض المساءلة واستعادة العدالة.

## الاستشهادات الرئيسية

- قائمة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإسرائيل - صفحة ويكيبيديا
- بيان صحفي للأمم المتحدة حول القرار 2334
- رسالة من فلسطين حول الانتهاكات
- الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب إسرائيل بإنهاء وجودها غير القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة - أخبار الأمم المتحدة
- رأي المحكمة الدولية العدلية الاستشاري، التبعات القانونية لبناء جدار (2004)
- رأي المحكمة الدولية العدلية الاستشاري، التبعات القانونية لوجود جنوب إفريقيا في ناميبيا (1971)
- رأي المحكمة الدولية العدلية الاستشاري، التبعات القانونية لسياسات وممارسات إسرائيل (2024)
- تدابير المحكمة الدولية العدلية المؤقتة، جنوب إفريقيا ضد إسرائيل (2024-2025)

- الجزيرة: كيف تنتهك إسرائيل اتفاق وقف إطلاق النار في غزة؟
- ويكيبيديا: وقف إطلاق النار في حرب غزة 2025
- تصور فلسطين: انتهاكات وقف إطلاق النار
- وثائق الأمم المتحدة: القرار 1701